

تحقيق

مع ولادة كل حكومة، وتسليم وزير جديد حقيبة الداخلية، تكون الدراجات النارية «ضحية» أول القرارات الصادرة. هذا ما فعله الوزير مروان شربل أيضاً. توعد «الدراجين المخالفين» بحملة قمع شاملة. في المقابل، ثمة سائقون «محترمون» يشكون من «فوبيا» وزراء الداخلية تجاه الدراجات، ومن «النظرة الدونية» لعناصر الأمن تجاه سائقيها

سائقوها يعانون تسلط القوى الأمنية «فوبيا» الموتوسيكلات

محمد نزال

«ليت وليد جن بلاط تسليم وزارة الداخلية، لأنه، حتماً، كان سيصدر قرارات أكثر إنصافاً لسائقي الدراجات النارية، ليس لأنه أفضل من غيره في السياسة، بل لكونه سائق دراجة نارية سابقاً، ويعرف شؤون هذا الأمر وشجونته».

هكذا يُعبّر حسين عبد الله، الشاب الذي يقود دراجة منذ 15 عاماً، عن امتعاضه من قرار وزير الداخلية الجديد مروان شربل القاضي بالتشدد في قمع مخالفات الدراجات. وهو القرار الذي تبعه أمر صدر عن المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي قضى بإنشاء مجموعة أمنية من وحدة القوى للسيارة، مزودة بمختلف الوسائل لمراقبة وضبط المخالفات، تساعد دوريات من سائر وحدات قوى الأمن،

بغية الحد من عمليات النشل التي تنفذ بواسطة الدراجات النارية. المسألة عند حسين، العاجز عن شراء سيارة، أبعد من مجرد حديث عن مخالفات للقانون، بل هي في «النظرة الدونية» في عيون رجال الشرطة تجاه كل سائق دراجة، وكذلك في عيون المسؤولين، وتحديدًا وزراء الداخلية، الذين ما إن يتولى الواحد منهم هذه الحقيبة حتى يُصدر، أول ما يصدر، قراراً يقضي بـ«البطش بسائقي الدراجات، لأنهم يمثّلون، ربما، الحلقة الأضعف في منظومة السير، ويصوّرون على أنهم جميعاً من الزعران، وبالتالي يصلحون تماماً لعرض العضلات، فتهد عليهم «المرجل» ويوعدون بالويل والثبور، حتى ليبدو كأنهم هم العائق الأكبر أمام قيام دولة القانون والمؤسسات».

طارق عيسى، سائق دراجة آخر يُصنّف

على وصف نفسه بـ«المحترم». يتفق مع حسين على النظرة الأمنية «الدونية» لسائقي الدراجات. يؤكد أنه يقود دراجته بكل المواصفات القانونية: فله أوراقي تسجيل، وهو حائز رخصة سوق، ولا تفارق خوذة الحماية رأسه، كما أن لديه أيضاً إذنًا رسمياً بالتجول الليلي. رغم كل هذه «العبة»، ما إن يرى حاجزاً للقوى الأمنية من بعيد حتى يستدير ليسلك طريقاً آخر، تحاشياً لـ«الإهانة والاستخفاف، أو قل سماجة بعض رجال الأمن أحياناً». الشاب، العامل في خدمة التوصيل لدى أحد المطاعم، يذكر حادثة حصلت معه الشتاء المنصرم: «طلب مني رجل الأمن التوقف إلى اليمين، ففعلت. طلب هويتي وأوراق الدراجة، فأعطيته إيّاها. وجد أن كل شيء قانوني، فبدا غير سعيد لذلك؛ طلب مني تشغيل أضواء الإشارات، وهنا حصل أخيراً على مراده بأن «كمش» علي عيباً، إذ

تبين أن إحدى الإشارات لا تعمل، ولم أكن أعلم بذلك، فقال لي: وقعت يا شاطر، قبل أن يحرر محضر ضبط بحقي. رجوته ألا يفعل لأن الأوضاع حرجية، ولأ قدر لي على الدفع. فاجابني بعد أخذ وردّ بأنه قرر عدم العودة إلى المفردة قبل تحرير 5 محاضر ضبط. وسألني، بكل وقاحة وسخرية، ما إذا كنت أقبل الأذية له من ضابطه إذا عاد صفر اليدين من المحاضر».

بالطبع، ليس كل سائقي الدراجات النارية من صنف حسين وطارق، إذ لا يكاد يخلو أي تقرير أمني من تسجيل

5 عمليات نشل يوميّاً، على أيدي سائقي دراجات نارية، وخصوصاً الصغيرة منها، لكن، هذا لا يعني أن «يذهب المنبح بجريرة القبيح»، ولا يعطي القوى الأمنية الحق في الافتئات على كل سائق دراجة، من دون التفريق بين من يستخدمها للتنقل بين منزله وعمله، وهي بكامل المواصفات القانونية، ومن يستخدمها لارتكاب أفعال جرمية كالنشل، فالمسألة «في طريقة الاستعمال، لا في الأداة، تماماً كالسكين، التي يمكن استخدامها في الأكل كما يمكن استخدامها في

إضاءة

«أحوال» السير في عكار... مرحباً سلامة

عكار - روبر عبد الله

فجع أهالي بلدة البيرة بمقتل عبد الرحمن يوم الجمعة الفائت. الشاب ابن العشرين ربيعاً كان قد عقد قرانه على ابنة بلدته نهار الخميس، قبل يوم واحد من وفاته. بدلاً من الاحتفال بعرضه، علقت في ساحة البلدة وعلى مبنى المجلس البلدي صورته. وكتب عليها: «عبد الرحمن عريس البيرة». حدث ذلك عندما فوجئ السائقان فيكتور عوض من بلدة عندقت، ووليد عياش مختار البيرة بعبد الرحمن أثناء عبوره الطريق العام في بلدة البيرة على متن دراجته النارية، ما أدى إلى اصطدامه بالسيارتين ووفاته على الفور. سلّم السائقان نفسيهما بعد وقوع الحادث مباشرة في الساعة الحادية عشرة ليلاً إلى فصيلة القديت، فأوقفا بناءً على أمر من المدعي العام، ونقلوا في اليوم التالي إلى قصر العدل في طرابلس، ثم إلى سجن القبة في اليوم الذي تلاه، غير أن أهل القديت، يقيناً منهم بأن الحادث وقع قضاءً وقدرًا، سارعوا إلى إسقاط حقهم في الادعاء على السائقين، ما أدى إلى الإفراج عنهما نهار الأربعاء.

يسرد عم القديت مختار البيرة إبراهيم حوا ظروف الحادث، شارحاً مبررات مسعاه الشخصي، لدفع والدي القديت إلى إسقاط الدعوى. الحادث «قضاء وقدر»، بل

هو قدر أهل البيرة، يضيف المختار حوا، أن «يخسروا على مدى السنوات الخمس الماضية شاباً كل سنة». ففي العام الماضي توفي رائد نعمان (18 عاماً) صعقاً بالتيار الكهربائي في مبنى المدرسة الرسمية، وقبله قتل صهيب عياش (25 عاماً) على دراجته النارية بعدما صدمه باص متوجه إلى وادي خالد، ومنذ ثلاث سنوات قتل فتحي خليل (26 عاماً) بعدما صدمته سيارة مسرعة وقذفته مسافة عشرة أمتار، مع العلم أن إسماعيل، شقيق فتحي، كان قد توفي في ورشة بناء بعدما سقط من الطابق الحادي عشر.

من بين حوادث «الموت المجاني»، لأسباب متفرقة، يحتل الموت على الدراجات النارية ظاهرة لافتة تؤرق الجميع. في تلك الحوادث، الجاني والمجني عليه، كلاهما ضحية. ولا تبدو في الأفق أي إجراءات فاعلة للحد منها. فعلى رغم من إصدار وزير الداخلية والبلديات مروان شربل قراراً بـ«منع نقل أي شخص ثان على متن الدراجات غير المجهزة بمقعد خلف السائق، وبمعدات للأرجل وممسك للأيدي»، يعد مرور دراجة نارية على طريق الكواشرة قرب البيرة، وعليها - إضافة إلى السائق - امرأة، وكمية من الأمتعة أحياناً، مشهداً مألوفاً، كما أنه لا يدعو إلى الغرابة مرور دراجتين من دون لوحات، وسائقها لا يضعان الخوذ

توزع
هجاناً

الضاحية

اجتماعية
متنوعة
شهرية

في
عبد
أموز

أسعار الشقق إلى تراجع!

آل جابر فرع خليلي من جدر حجازي

ريمون سمعان هراب توحيد الكرة اللبنانية

الريو مرض غير خطير إذا بقي تحت السيطرة

احمي طفلك من الشمس قبل العواقب الخطيرة

الرجال أيضاً يصيبهم سن اليأس

تصوير نمو الطفل أسبابه متعددة وإهماله خطير

تكل لون صبغة تزينه توهجاً وسحرًا

06-930413
www.azgocapital.com

06-930413
www.azgocapital.com